ناقش الأوضاع الأمنية ومستجداتها .. مجلس الوزراء:

الإشادة بنجاحات الأجهزة الأمنية في ضبط ومكافحة التهريب
التشديد على جميع الجهات المعنية بتحمل مسؤولياتها في خدمة المواطنين

■ صنعاء / سبأ:

كرس مجلس الوزراء اجتماعه الأسبوعي امس برئاسة رئيس المجلس الأخ محمد سالم باسندوة لمناقشة الأوضاع الأمنية ومستجداتها على مستوى الجمهورية، والخطط والبرامج التي تنفذها الأجهزة الأمنية والدفاعية لتكريس أجواء الأمن والأستقرار والسكينة العامة للمجتمع.

واستمع المجلس الى تقرير وزيري الدفاع والداخلية عن الجهود التي تبذلها المؤسستان العسكرية والامنية لتعزيز جوانب الأمن والاستقرار ومواجهة ومعالجة الاختلالات الأمنية التي من شأنها الاضرار بالمصالح العليا للوطن.. موضحين الوسائل والاساليب التي يتم من خلالها مطاردة وتضييق الخناق على عناصر تنظيم القاعدة الارهابي وافشال مخططاتهم الاجرامية الرامية الى العبث بأمن واستقرار ومصالح الوطن والمواطنين، باتجاه استئصال شأفة الارهاب باعتباره ليس تهديدا لأمن واستقرار ومصلحة الوطن فحسب بل وللأمن الاقليمي والدولي.. لافتين الى العملية الارهابية الاخيرة التي تم إحباطها لتنظيم القاعدة وكانت تستهدف انبوب الغاز المسال في بلحاف.

واكدا الإصرار المسئول للقوات الامنية والعسكرية على ملاحقة وتعقب العناصر الإرهابية أينما وجدت وتوجيه الضربات الموجعة لها وذلك بالتعاون مع المواطنين الشرفاء المحبين لوطنهم .

وأبرز التقرير النجاحات المحققة للاجهزة الامنية والدفاعية في ضبط ومكافحة عمليات التهريب بكافة اشكالها وصورها، وبينها تهريب السلاح والمخدرات والادوية وغيرها.. مشيرا الى ان الضبطيات المتكررة في الأونة الاخيرة دليل على يقظة الاجهزة الامنية والعسكرية وشروعها في مرحلة جديدة من عدم التهاون مع المهربين أيا كانوا .

وتطرق التقرير الى الخطط الخاصة بوقف الاعتداءات المتكررة على أنابيب النفط وخطوط وأبراج نقل الطاقة الكهربائية، والتي أحدثت مردودات سلبية على الوطن وأضرت بالاقتصاد والحياة العامة للمواطنين، وما تم اتخاذه في هذا الجانب من إجراءات عسكرية وأمنية حازمة لمنع تكرار مثل تلك الاعتداءات ، وكذا لردع من يقوم بمثل تلك الأعمال الإجرامية التخريبية والخارجة عن النظام والقانون.

وأشار الى الجهود المبذولة للحفاظ على الممتلكات والمنشآت العامة والحيوية، وتامين الطرقات بين المحافظات، اضافة الى ما يتم اتخاذه من اجراءات لإنهاء المظاهر المسلحة في امانة العاصمة والمدن الرئيسية.

ولفت التقرير الى ما توصلت اليه الاجهزة الامنية بشأن عدد من جرائم القتل التي حدثت مؤخرا بما فيها تلك التي تسعى الى تقويض الامن والاستقرار وعرقلة المرحلة الانتقالية الجارية.. مؤكدا أن المؤسسة الدفاعية والامنية ستستمر في اتخاذ الإجراءات الحازمة ولن تتهاون في التعامل مع من يستهدف أمن واستقرار الوطن والسكينة العامة في المجتمع.

كما اكد التقرير أهمية المؤازرة الجماعية لجهود ابناء القوات المسلحة والامن الذين يقدمون ارواحهم في سبيل الذود عن امن واستقرار وحماية المواطنين، باعتبار أن حماية الوطن وأمنه واستقراره، مسؤولية تشاركية تقع على عاتق جميع ابناء الوطن.

وتدارس مجلس الوزراء في ضوء النقاش المستفيض للتقرير عدداً من الرؤى والافكار حول الإسناد الحكومي والمجتمعي اللازم لجهود المؤسسة الدفاعية والامنية لتحقيق التطلعات في تكريس اجواء الامن والاستقرار في كل ارجاء الوطن، ومعالجة الاختلالات اينما وجدت.

ووجه المجلس تحية تقدير واجلال لكافة الاعمال البطولية والتضحيات الجسيمة المبذولة من قبل ابناء القوات المسلحة والامن من أجل الذود عن حياض الوطن واستتباب الأمن وتثبيت الاستقرار ومكافحة كافة أشكال الجريمة ومجابهة مخاطر الارهاب.. مشيدا بهذا الخصوص بالنجاحات والاعمال البطولية التي سطرتها الاجهزة الامنية في ضبط ومكافحة التهريب، وما تم ضبطه من شحنات مهربة لأسلحة ومخدرات وادوية وغيرها في الاونة الاخيرة، اضافة الى احباط عمليات ارهابية لتنظيم القاعدة تستهدف امن واستقرار الوطن.

وأشار الى إن القوات المسلحة والأمن هي الضمانة لسيادة الوطن وأمنه واستقراره، وان تحسن أدائها المهني موضع فخر واعتزاز لجميع ابناء الوطن.

وأكد مجلس الوزراء دعمه ومساندته الكاملة لابناء القوات المسلحة والامن وتقديره الكبير للتضحيات الجليلة التي يقدمونها في سبيل حماية الوطن وامن المواطنين.. لافتا الى ان هذه التضحيات ستظل محفورة في ذاكرة الشعب اليمني ومكتوبة بأحرف من نور على صفحات تاريخه المعاصر، وان الحكومة ستقوم بواجبها تجاه عائلات شهداء الجيش والامن.. مترحما على ارواح شهداء الوطن كافة ومتمنيا الشفاء العاجل للجرحى والمصابين.

ولفت المجلس الى أن الدسائس والمؤامرات وافتعال اعمال التخريب لن تنجح، وان الارهاب ليس له مستقبل في اليمن، فإرادة الشعب القوية في التغيير، ومضي الوطن قدماً في مسار البناء والتطور ستكون هي المنتصر الوحيد ، وحتماً ستخسر كافة الرهانات الأخرى .. مشيرا الى أن الرهان الناجح هو ذلك المعقود على تكاتف وتعاضد الجميع والوقوف صفا واحدا في وجه كل المخططات والمؤامرات التى تهدف إلى النيل من آمن واستقرار الوطن ووحدته وسلمه الاجتماعي.

واعتبر مجلس الوزراء الاصطفاف الوطني في هذه المرحلة الاستثنائية والظروف الصعبة التي يمر بها الوطن، واجباً تتلاشى فى ظله الإختلافات والتجاذبات السياسية، إعلاءً للمصالح الوطنية العليا .. مؤكدا أن أمن المواطنين واستقرار الوطن مسألة وطنية جامعة لا يجوز الاختلاف فيها.

وجدد المجلس التأكيد على ان قضية الامن و الاستقرار تحتل الاولوية المطلقة والقصوى لحكومة الوفاق الوطني وسيتم حشد كافة الامكانيات اللازمة لدعم الجهود المبذولة لتكريس اجواء الامن والاستقرار .. مطالبا سائر القوى السياسية والمجتمعية بتغليب مصلحة الوطن واستشعار المسئولية التاريخية في هذه المرحلة ، وان يسهم الجميع كل من موقعه في إسناد المؤسسة الدفاعية والامنية للحفاظ على الامن والاستقرار والتصدي للإرهاب والتخريب، ومكافحة الجريمة والتهريب، كون ذلك مسئولية تضامنية بين كل ابناء الوطن دون استثناء.

وشدد المجلس على السلطات المحلية والقيادات العسكرية والأمنية والجهات المعنية تحمل مسئولياتها والقيام بواجباتها في خدمة المواطنين والتعامل الحازم مع كل من يعبث بمقدرات الوطن والمصالح العامة دون موارية.. مؤكدا على كافة المكونات السياسية والمدنية والمجتمعية التعاون مع القوات المسلحة والامن لتحقيق الاستقرار وافشال مخططات الارهاب والجريمة المنظمة والتهريب بكل أشكالها.

وحث مجلس الوزراء وسائل الإعلام بمختلف توجهاتها ومشاربها على الابتعاد عن خطاب التجييش والتحريض وأن تسهم من موقعها الحساس في هذه المرحلة التاريخية في التهدئة والتطمين وتقريب وجهات النظر، وانجاح مؤتمر الحوار الوطني الشامل ، وممارسة النقد البناء والموضوعي بعيدا عن الافتراءات والاكاذيب التي يقصد من ورائها تحقيق اغراض سياسية لصالح هذا الطرف او ذاك.

وناقش مجلس الوزراء تقرير وزيرة حقوق الانسان بشان قضية الشباب المعتقلين على ذمة الثورة الشبابية، دون ان توجه لهم تهم.. وجدد بهذا الشأن التأكيد على ضرورة الإفراج عن جميع المعتقلين من شباب الثورة الذين لم توجه لهم اي اتهامات وليس عليهم قضايا جنائية، والمحتجزين خلافا للقانون.

وفيما يتعلق بفعاليات الوزراء على المستوى الخارجي اطلع مجلس الوزراء على تقرير وزير الادارة المحلية عن مشاركته في المؤتمر السادس عشر لمنظمة المدن العربية والذي عقد في العاصمة القطرية الدوحة في الفترة من 14 – 16 مايو الماضي.

التأكيد على الإفراج عن الشباب المعتقلين بدون تهم

ناقشت خطط عملها لما بعد الجلسة النصفية القادمة لمؤتمر الحوار

فرق العمل في مؤتمر الحوار الوطني تستكمل إقرار تقاريرها النهائية
مناقشة وإقرار الرؤية الموحدة لفريق القضية الجنوبية لجذور ومحتوى القضية

■ صنعاء / سبأ:

استمع فريق عمل أسس بناء الجيش والامن بمؤتمر الحوار الوطني الشامل في اجتماعه أمس برئاسة رئيس الفريق اللواء يحيى الشامي أمس الى مقترحات وزارة الدفاع حول بعض الأسس الدستورية المقترحة للدستور الجديد لضمها ضمن مخرجات مؤتمر الحوار .

وفي الاجتماع استعرض مدير الدائرة القانونية بوزارة الدفاع العميد حقوقي محمد محمد العظيمة ومدير مكتب وزير الدفاع العميد محمد ناصر المنصوري التشريعات ذات الصلة بالقوات المسلحة ، مشيرين الى أن هناك عدداً من القوانين العسكرية صارت بحاجة ملحة الى معالجة تشريعية نظرا للتطور الكبير الذي تشهده القوات المسلحة .

وتطرقا الى المشاريع التي تعكف وزارة الدفاع على إعدادها ومنها مشاريع قوانين خدمة الدفاع الوطني الالزامي والمعاشات والمكافآت للقوات المسلحة ومعالجة ما يتعلق بمكافأة نهاية الخدمة العسكرية وقانون القوات المسلحة .. مستعرضين عددا من المقترحات حول التعديلات الدستورية والحجم الامثل للقوات المسلحة والاسس العامة والغايات من اعادة البناء الهيكلي للقوات المسلحة .

وابديا استعداد وزارة الدفاع لتسليم فريق عمل اسس بناء الجيش والامن العديد من المقترحات للاستفادة منها والمتمثلة في السياسة الدفاعية والعسكرية والعقيدة والاستراتيجية العسكرية فضلا عن رؤية حول الحجم الأمثل للقوات المسلحة .

بعد ذلك استمع الفريق الى تقريري مجموعتي اسس بناء الجيش والاستخبارات واقرهما .

واستعرض فريق عمل القضية الجنوبية بمؤتمر الحوار الوطني الشامل في جلسته أمس برئاسة رئيس الفريق محمد علي احمد سير عمل لجنة استخلاصات الجذور والمحتوى.

وأكد الفريق أهمية العمل بروح الفريق الواحد والخروج برؤية توافقية تعكس حالة الانسجام التي سادت أعمال الفريق.

إلى ذلك استكملت لجنة إستخلاصات رؤى المكونات السياسية حول جذور ومحتوى القضية الجنوبية عملها أمس.

وخرجت اللجنة برؤية موحدة للجذور والمحتوى وسيتم عرضها على فريق العمل في جلسة الغد للمناقشة والإقرار لتكون رؤية الفريق التي سيتم عرضها على الجلسة العامة الثانية لمؤتمر الحوار.

وكانت اللجنة قد توزعت على أربع مجموعات عمل اختصت كل مجموعة بمحور من المحاور الأربعة التي تضمنت المحور السياسي والمحور الاقتصادي والمحور القانوني والحقوقي والمحور الثقافي والاجتماعي.

واستكمل فريق عمل التنمية الشاملة بمؤتمر الحوار الوطني في اجتماعه أمس برئاسة رئيس الفريق أحمد بازرعة، مناقشة وإقرار تقريره النهائي عن نتائج أعماله خلال الشهرين الماضيين تمهيدا لتقديمه للجلسة العامة النصفية لمؤتمر الحوار.

وكان الفريق قد استعرض أمس القرارات المرفوعة من ثلاث مجموعات منبثقة عنه تشمل مجموعة التنمية الثقافية والاجتماعية والسياسية ومجموعة دور الدولة والقطاع الخاص، ومجموعة التنمية الاقتصادية والتعليمية.

وعقب ذلك طرح التقرير وما تضمنه من قرارات وتوصيات مرفوعة من مجموعاته الاربع على الأعضاء للتصويت عليه.

نزول ميداني للاستماع إلى الاحتياجات من الهيئات المستقلة في الدستور الجديد

إعداد مشاريع قوانين خدمة الدفاع الوطني والمعاشات ومكافآت نهاية الخدمة العسكرية

وقد توافق أعضاء الفريق من مختلف المكونات على معظم القرارات التي رفعتها مجموعات العمل المنبثقة عن الفريق وأقروها، في حين تم تأجيل بعض القرارات لإعادة النقاش فيها خلال جلسات الفريق بعد الجلسة العامة النصفية.

وأشاد رئيس الفريق بالجهود التي بذلها أعضاء الفريق من أجل إنجاز التقرير والتوافق على القرارات التي ستقدم الى الجلسة العامة النصفية، مبينا أن التقرير يعكس طبيعة القضايا التنموية المعقدة والكثيرة والمتداخلة والتي أخذت جهدا ووقتا كبيرين، إلى أن تم الخروج بالقرارات اللازمة.

و وافق فريق عمل المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية والقضايا ذات البعد الوطني في اجتماعه أمس برئاسة رئيس الفريق الدكتور عبد الباري دغيش على التقرير الختامي للفريق في صيغته النهائية بعد استيعاب كافة الملاحظات المقدمة عليه من الأعضاء.

واستعرضت مقرر الفريق شذى الحرازي مواد التقرير، وجرى التصويت عليه مادة مادة.

وشمل التقرير كافة الملاحظات والرؤى لمختلف خطط المجموعات الفرعية الست المنبثقة عن الفريق خلال الشهرين الماضيين.

واعتبر رئيس الفريق إقرار التقرير النهائي لاعمال الفريق للشهرين يعد الحصاد لثمار الجهود المضنية التي بذلها أعضاء الفريق خلال الفترة الماضية .

وأشاد بما أبداه ممثلو كافة المكونات من تفاعل وحرص على تنفيذ الخطط المرسومة في إطار المجموعات الفرعية وفقا لمهام كل مجموعة الأمر الذي أسهم في الوصول إلى هذا المستوى من الإنجاز رغم تعقيدات موضوعات أعمال الفريق.

وكان مكون أنصار الله اعترض على بعض المواد الواردة في التقرير النهائي بحجة تغيير صياغتها عن ما توافقت عليه اللجنة المصغرة المشكلة من الفريق خلال الأيام الماضية، وأعلن أعضاء المكون انسحابهم بداية الجلسة .. فيما اعترض مكون الحراك الجنوبي على بعض المواد وأعلنوا انسحابهم في آخر الجلسة ورفضوا التوقيع على التقرير.

وأجرى فريق بناء الدولة المنبثق عن مؤتمر الحوار الوطني في اجتماعه الذي عقده أمس برئاسة محمد مارم، مزيداً من المناقشات حول خطة عمله لما بعد الجلسة النصفية القادمة لمؤتمر الحوار، والتي كان قد انتهى منها بالأمس.. وبعد نقاش مطول حول الخطة كلف لجنة الـ11 بإجراء تعديل في مضمون الخطة وتحول الخطوط العريضة إلى خطة تفصيلية تعنى بكل ما يتصل بأداء الفريق لما بعد الجلسة العامة النصفية.

إلى ذلك تداول أعضاء الفريق في اجتماع أمس بشأن متطلبات إنجاز مهامه خصوصاً تلك التي تتصل بمحاور بناء الدولة.. حيث شدد في هذا الخصوص على أهمية الوقوف على أرضية صلبة قبل الانطلاق في مهمة بناء الدستور الجديد لليمن.

ومن بين أبرز المقترحات التي أقرها الفريق أمس استقدام نخبة من الخبراء الدستوريين، يمثلون مختلف النظم السياسية

والمدارس الدستورية، بما يتيح فرصة الاطلاع على مزيد من التفاصيل حول التجارب العالمية في هذا المجال.

الى ذلك شرعت المجموعات الثلاث المنبثقة عن فريق عمل الحكم الرشيد بمؤتمر الحوار الوطني الشامل في اجتماعها أمس برئاسة نائب رئيس الفريق الدكتور احمد الاصبحي، بمناقشة خطط عملها للفترة القادمة لما بعد الجلسة العامة الثانية لمؤتمر الحوار التي تبدأ الأسبوع القادم.

وكان أعضاء المجموعات اختاروا رؤساء ومقررين لكل مجموعة وأسفرت النتائج عن اختيار مختار عويض رئيسا لمجموعة (سيادة القانون) وفاطمة قحطان مقررة للمجموعة، واختيار فائزة المتوكل رئيسا لمجموعة (كفاءة الإدارة العامة)، و فيصل الخليفي مقررا وكذا اختيار مبارك البحار رئيسا لمجموعة (السياسة الخارجية) وخديجة عليوة مقررة.

كما جرى خلال الاجتماع توزيع أعضاء الفريق على المجموعات الثلاث وبواقع (13) عضوا في مجموعة سيادة القانون و (17) عضوا في مجموعة كفاءة الإدارة العامة و(20) عضوا في مجموعة السياسة الخارجية.

كما كرس فريق عمل الحقوق والحريات بمؤتمر الحوار الوطني جلسته أمس برئاسة رئيسة الفريق أروى عبده عثمان لتقييم آلية عمله خلال الشهرين الماضيين .

وواصل الفريق إعداد خطة عمله لما بعد الجلسة العامة الثانية لمؤتمر الحوار التي ستنطلق الأسبوع المقبل، وذلك بعد أن أقر الفريق تقريره النهائي للفترة السابقة تمهيدا لتقديمه للجلسة العامة الثانية.

و واصلت مجموعات فريق عمل استقلالية الهيئات وقضايا خاصة بمؤتمر الحوار الوطني الشامل في اجتماعها أمس برئاسة رئيس الفريق الدكتور معين عبدالملك أمس مناقشة خططها العامة والتفصيلية للمرحلة القادمة لما بعد الجلسة العامة النصفية لمؤتمر الحوار.

وستتضمن الخطط بحسب تزمينها جلسات الاستماع حول الهيئات المعنية بالمجموعات ومحاضرات للخبراء الوطنيين وخبراء من خارج اليمن ونزولا ميدانيا للجهات المستهدفة في عموم محافظات الجمهورية للقاء المسؤولين في تلك الجهات والاستماع للمواطنين حول احتياجاتهم من الهيئات المستقلة في الدستور الجديد .

وتضم المجموعات السبع المنبثقة عن الفريق الأجهزة الرقابية، حقوق الإنسان وشؤون الأحزاب والهيئات ذات العلاقة بالشباب والمرأة والطفل، الخدمة المدنية، الإعلام، الأوقاف والواجبات الزكوية ودار الإفتاء، المياه والبيئة والقات، الثأر والسلام والجماعات المسلحة.